

المصدر: السفير

التاريخ: ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥

محطة أخيرة

ساطع نور الدين

شارفت على الانتهاء مرحلة ترقب الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ولم يبق سوى ايام على الاعلان عن نصف ما توصلت اليه لجنة التحقيق الدولية، برئاسة القاضي ديتليف ميليس، والاحتفاظ بالنصف الباقي حتى يحين موعد المحاكمة التي لا يزال يصعب التكهن بانها ستكون لبنانية او دولية او مختلطة...

ما ستعلنه اللجنة، سيكون حاسما لتثبيت جزء من الحكم الذي صدر منذ اللحظة الاولى لحصول الجريمة، على الجهات اللبنانية التي شاركت في التنفيذ او التضليل او حتى التحريض... لكنه سيتترك لمجلس الامن الدولي التصرف في المعطيات المتوافرة، وهي قليلة حتى الان، عن التورط السوري ومستواه، مع اشارة الى انتحار وزير الداخلية السورية غازي كنعان، الذي قوض كما يبدو اسس النظرية القائلة ان المنفذين هم حلفاء دمشق اللبنانيون الذين اجتهدوا بانفسهم وقرروا التخلص لوحدهم من الرئيس الحريري!

لن تضم نشرة أخبار محطة <نيو تي في> الى التقرير النهائي لميليس، لأن اللجنة الدولية، وبقرار اميركي وفرنسي مشترك، لم تصل الى هذا الحد في التحقيق، بل اكتفت بالاعتماد على الشهادات والقرائن اللبنانية العديدة من اجل ان تحافظ على الشبهة المسبقة بدمشق وتقف عند هذا الحد: الاستماع الى عدد من الشهود السوريين، بما يستوفي الشكل، ويفتح الباب امام تكثيف الضغوط على الرئيس بشار الاسد لكي يتولى بنفسه محاكمة او معاقبة او ربما تصفية المتورطين بتهمة الخيانة العظمى التي حددها شخصيا.

الرد الدولي، الاميركي والفرنسي، على انتحار كنعان قبل ايام من صدور التقرير الدولي، جزم في ان هذه الخطوة غير مقبولة وغير كافية لاجراج سوريا من قفص الاتهام، واكد ان لديه <توقعات كثيرة> من الرئيس الاسد حسب تعبير الرئيس الاميركي جورج بوش، وحسب ابحاثات فرنسية مشابهة.. وهي تشمل لائحة من نحو 29 مسؤولا امنيا سوريا، سبق ان رفعت الى دمشق قبل اشهر من اغتيال الرئيس الحريري، وهي تضم الحلقة المصغرة للحكم

السوري والمعنية مباشرة بالشأن اللبناني والعراقي والفلسطيني..
قد لا تكون الايام القليلة المقبلة، كافية للاستجابة السورية لهذا الشرط الدولي القديم والذي
يزداد الحاحا يوما بعد يوم ويترافق مع تهديدات باستخدام القوة العسكرية وبالبحث العلني في
تغيير النظام.. لكنها ستشكل مؤشرا مهما الى مدى استعداد الرئيس الاسد وقدرته على تغيير
سلوك نظامه والتخلي عن هؤلاء المطلوبين من قبل المجتمع الدولي، من دون مقابل..
حتى الان كانت دمشق الواثقة من ان واشنطن وباريس لا تريدان تغيير النظام، ولا تزال تحاول
ان تعقد اتفاقا وتحصل على ثمن لقاء تغيير سلوكها، لكن الطرف الاخر كان ولا يزال يصر
على ان الاتفاق يمكن ان يحصل بعد الاستجابة للمطالب الدولية: انها لحظة الحقيقة، او نصفها
على الاقل..